داماں باغ سبحان السبوح

ملحق كتاب

«سبحان السبوح عن عيب كذب مقبوح»

ألَّفه إمام أهل السنة
العلامة الشيخ أحمد رضا القادري الحنفي

حقَّقهما وعرَّبهما تاج الشريعة
محمد أختر رضا خان الأزهري القادري الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم

دامان باغ «سبحان السبوح»

مسألة: ما يقول علماء الدين في المسألة الآتية: مولوي درس في ديوبند يقول (يجوز أن يكون الله تعالى كاذباً)، ويستدلّ على ذلك بأنّ المرء قادر على الكذب فإن لم يقدر الله عليه.. لفضلت قدرة الآدمي على قدرة الله، فإنّه قد أتى فعل يقدر عليه الآدمي ولا يقدر عليه الله، وظاهر أنّ قدرة الله لا تتناهى، كلّ ما قدر عليه المرء يقدر عليه الله قوله لبتة، ويقدر على ما سوى ذلك من أمور لا نهاية لها لا يقدر عليها المرء، أنّى يجوز أن يقدر الإنسان على كذب نفسه ولا يقدر الله على كذب نفسه، ويقول لدليله: إنّه دليل قاطع لا يطاق الجواب عنه.

الرجاء أن تحرّروا ما هو الحق في الأمر، وتنقذوا المسلمين من الضلال. بيّنوا تؤجروا.

الجواب: سبحان الله ربّ العرش عمّا يصفونىٰ أعاذ الله المسلمين من وساوس الشياطين، هذا القول من الديوبنديّة وإمامهم إسماعيل الدهلوي صريح ضلال ومروق عن الدين، فيه لزوم الكفر بآلاف وجوه، يكفر القائل بهذه الضلالة صريحاً عند جمهور الفقهاء الكرام، وإن لم يُكَفِّر بمحض اللزوم إتباعاً لجمهور المتكلّمين الكرام ما لم يتحقّق الالتزام ونقتنع بأن نقول له ضالّ مضلّ مارق من الدين.

في هذه المسألة رسالة للفقير كافية وافية مسمّاة «سبحان السبّوح عن عيب كذب مقبوح» طبعت وشاعت منذ مدّة طويلة، ولم يتأتّ الجواب

عنها؛ لا من الكنكوهية ولا من الديوبندية وغيرهم من أحد من الوهابيّة، ولا يتأتّى إن شاء الله العزيز إلى يوم القيامة، حقت عليهم كلمة العذاب بما كذبوا ربهم وبما كانوا يفسقون أولئك أصمهم الله وأعمى أبصارهم فهم في طغيانهم يعمهون.

أثبتُّ في هذه الرسالة بثلاثين نصاً وثلاثين دليلاً قطعياً أن الكذب على الله تعالى محال بالذات، وأنّ الإجماع على كونه محالاً بالذات من جميع أئمّة الأمّة. وحسب المسلم الذي وقر في قلبه العظمة لربّه والتصديق لكلامه هذان الحرفان إن كان له من الفهم نصيب، الأوّل أنّ الكذب عيب نجس خبيث كذا يتناءى عنه ذو حظّ قليل من العزّة الظاهرة، ويستنكف كلّ كنّاس وخصّاف أن ينسب إلى نفسه، لئن أمكن ذلك في حق الله عزّ وجلّ لجاز أن يكون تعالى ذا عيب ناقصاً ملوثاً بنجاسة خبيثة مستقرة، أفيجوز أن يظنّ مسلم مثل هذا بربّه، المسلم المسلم فله الأمان من ربّه لا يسوغ مثل هذه المقالة يهودي أو نصراني ذوقهم قليل لربّه، سبحان من كان محالاً بالات قطعاً أن يحوم حول سرادق عزّته وجلاله شيء من عيب أو نقص الذي لعظمته وقُدُّوسيته منافاة عن كلّ لوثة بالذات.

في شرح المقاصد: الكذب محال بإجماع العلماء، لأنّ الكذب نقص باتفاق العقلاء، وهو على الله تعالى محال.

أيضاً قال (العلامة التفتازاني في نفس الكتاب المذكور) في المقصد السادس والفصل الثالث والمبحث السابع وهو يسرد العقائد الإجماعية لجميع أهل السنّة:

طريقة أهل السنّة أنّ العالم حادث والصانع قديم متّصف بصفات قديمة، ولا يصحّ عليه الجهل ولا الكذب ولا النقص.

الثاني: أنّه إذا أمكن كذبه لم يبق صدقه ضرورياً، وإذ لم يبق صدقه ضرورياً، فبأيّ حديث منه يحصل الاطمئنان، ويبقى في كلّ قول احتمال لعلّه كذب، وإذ جاز أن يكذب فما ذريعة اليقين بأنّه لم يكذب قطّ، أيخشى سبحانه وتعالى أحداً أم أحد مسيطر عليه يقهره ويمنعه ممّا يقدر عليه، نعم كانت هذه الذريعة هي الممكنة لو وعد بأنّي لم أصدق الحديث أبداً، أو قد مضى القول منه إنّ كلّ حديثي صدق، ولكن إذا جوّزتم الكذب عليه، فما ذا بقي من الاعتماد على صدق ذلك الوعد والمقال، لربّما بدأ بالكذب في هذا، المهمّ عياذاً بالله بعد إذ جوّزتهم الكذب عليه لا أثر لشيء من الدين والإسلام والشريعة، ولا يبقى ذريعة إلى الإيمان بالثواب والعقاب والجنّة والنّار والحساب والكتاب والنشر، تعالى الله عمّا يقولون الظالمون علّواً كبيراً.

قال العلاّمة سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد: الكذب في أخبار الله تعالى فيه مفاسد لا تحصى، ومطاعن في الإسلام لا تخفى، منها مقال الفلاسفة في المعاد، ومجال الملاحدة في العناد، وبطلان ما عليه الإجماع من القطع بخلود الكفار في نار فمع صريح إخبار الله تعالى به، فجواز عدم وقوع مضمون هذا الخبر محتمل، ولمّا كان هذا باطلاً قطعاً.. علم أنّ القول بجواز الكذب في أخبار الله تعالى باطل قطعاً (ملتقطاً).

أمّا الدليل الذليل للديونبدي فليس مخترعاً من نفسه، وإنّما هو اختراع خبيث من إمام الوهابية.

وقد أبطلنا الهذيانات التي تفوّه بها إمام الوهابية بوجه أتمّ في «سبحان السبّوح»، ههنا ملقى كلمات قلائل كافية:

أوّلاً: إذا قرّرتم أنّ كلّ ما يقدر عليه الإنسان يقدر عليه إله الوهابية

لنفسه. . جاز أن يزني إلههم، يشرب الخمر، يسرق، يعبد الأوثان، يبول، يتغوّط، يحرق نفسه في النار، أو يغرق نفسه في البحر، يشتغل في أرملة مع أهل المجون في وسط السوق، يضرب بالنعال إلى غير ذلك، فماذا يستبعد على إلههم من خبث وذلّ وخزي؟

ثانياً: المرقة يحسبون أنّهم إنّما ادّعوا أنّ الله يجوز أن يكون متعيّباً ولم يشينوه بالفعل بعيب، مع أنّه أوّلاً هذه هي الماقة منهم، نفس إمكان العيب لذلك الجليل الجميل السبّوح القدّوس أي عظيم كما بيّناه في «سبحان السبّوح»، وأوضحناه للغواة مع ما له من الوضوح.

دع عنك هذا إنّما يعلمه أهل الإيمان، أخبرك ما يسلم به حتّى هؤلاء العايبون أنّهم عابوا الله بالفعل، ورأوه أي متعيّب من شديد عيب، بل لم يبقوا ولم يذروا في حقه شيئاً، فقد أبطلوا ألوهيته أصلاً.

اسمع الدليل! إذا تقرّر أنّ الله يقدر على أن يفعل لنفسه ما يقدر عليه المرء، وظاهر أنّ المرء قادر على أن يمسح عينيه بالأخمصين من أمة تواضعاً وخدمة لها، وينطلق واضعاً نعلي أبيه على رأسه تعظيماً وخدمة له، فلا بدّ أن يكون إله الوهابية قادراً على التعظيم والتواضع والخدمة لأبويه، وإلاّ! تزداد قدرة الإنسان على قدرته، إذ قد ظهر أمر قدر عليه الإنسان وعجز عنه الإله، إنقلتم إنّه لم يقدر على هذا الفعل لأنّه ليس له أبوان، فأي علاج حصل به لهذا الجرح، إنّما كان الشأن أن ظهر فعل يباشره بعض الإنسان ولا يستطيع أن يفعله الله لوجه كائناً ما كان، لا بدّ أن يكون على منهجكم لله أبوان حتّى يقدر هو أيضاً على مثل هذا التعظيم الذي يتولاّه الإنسان، وظاهر أنّ من تولّد من الأبوين يكون حادثاً، والحادث لا يجوز أن يكون إلهاً، لأنّ له خالقاً والمخلوق لا يجوز أن يكون إلهاً، الآن فهمتهم أنّكم تنسبون الله إلى العيب وتبطلون ألوهيته رأساً.

نعم؛ تجوز صورة هي أن لا يكون لله بالفعل أبوان ومع ذلك فهو يقدر على هذه الأمور المتواضعة، أخبركم إن شئتم! وذلك بأن يُميت إلهُ الوهابية نفسَه يوماً، ويتولّد من جديد في بطن امرأة من جماع رجل على سبيل التناسخ فيتواضع لآباء نفسه والأمهات الآتية، ولكنّ الألوهية فاتت حتّى على هذه الوجه لأنّ من جاز عليه أن يموت فأنّى يكون إلهاً.

ثالثاً: الأحمق المارق من الدين وإن أظهر حيث حرّر هذا الدليل الخبيث الذليل تأليف القلوب المسلمين في رسالته «يكروزي» أنّ كذب الله ممتنع بالغير البتة على كونه ممكناً بالذات، ولكنّه جاء بالدليل الذي فوّت حتّى الامتناع بالغير رأساً، ظاهر أنّ كذب الإنسان.. لا ممتنع بالذات؛ ولا ممتنع بالغير بل واقع في كلّ يوم وليلة آلاف مرّة، فكانت قدرته على الكذب حرّة لا حباس لها فهي جارية، لكن قدرة الإله مدلولة محدودة فلا مجال للإيقاع، ولا شكّ أنّ القدرة الحرّة تفوق صريحاً القدرة المحدودة، أفهكذا لم تفق القدرة الإنسانية قدرته، ولئن فاقت بالنسبة إلى المقدورات كمّاً فقد فاقات باعتبار النفاذ كيفاً، لا محالة يلزمكم أنّكم لم تسلّموا حتّى الامتناع بالغير حتّى لا يضطرّ إلهكم إلى الخجل من القدرة الإنسانية.

رابعاً: إلى أيّ مدى تحصى الخباثات من هذا القول الخبيث، فإنّها خميرة بلا مبالغة من ألف ألف مكفّر، أجل نحل تلك العقدة الهيّنة الضعيفة غير المتأصّلة التي عقدها بعدما نفث فيها من سحره، وعن حماقته رآها عقدة أشدّ متعقدة هي على أربعة أطوار بعضها قريب من بعض:

الأوّل: تمام الأمر أنّ الأحمق حسب الأفعال الإنسانية على حدّة من القدرة الإنسانية، فالمرء يتولّى أفعاله عن قدرته، هذا المذهب للرفضة والمعتزلة والفلاسفة، وعند أهل السنّة الأفعال الإنسانية الحيوانية،

والأقوال والأعمال والأحوال في كلّ العالم. . تقع كلّها عن قدرة الله عزّ وجلّ، قدرة ما سواه قدرة ظاهرية لا دخل لها في التأثير والإيجاد، والقدرة المؤثّرة في جميع الكائنات الممكنات، إنّما هي لله جلّ وعلا فما يقع من الإنسان من كذب وصدق وكفر وإيمان وحسن وقبح وطاعة وعصيان. . فإنّما يقع مقدراً لله ومخلوقاً لله، ولا يتحقّق إلاّ عن قدرته وإيجاده، فكيف يمكن أن يقدر المرء على فعل خارج عن القدرة الإلهية، حتّى يضطرّ الله إلى أن يفعل ذلك الفعل لنفسه تعديلاً للوزن، هل لهذا الضلال والمروق عن الدين حدّ؟

في المقاصد: فعل العبد واقع بقدرة الله تعالى، وإنّما للعبد الكسب والمعتزلة بقدرة العبد صحّة والحكماء إيجاباً.

يعني: أنّ كلّ فعل للعبد لا يقع إلاّ بقدرة الله وللعبد الكسب فقط، والمعتزلة والفلاسفة يقولون: إنّ فعل العبد يقع عن قدرة العبد نفسه، وعند المعتزلة على سبيل الإمكان؛ أي بمعنى أنّ وقوع الفعل بقدرة العبد ممكن وليس بواجب، وعند الفلاسفة على سبيل الوجوب فلا يجوز التخلّف.

الثاني: سلوا الأعمى، على كذب من يقدر الإنسان؟ أعلى كذب نفسه أم على كذب الله؟ ظاهر أنّ الإنسان إنّما يقدر على الكذب الإنساني؛ لا على الكذب الربّاني معاذ الله! ولا شكّ أنّ الكذب الإنساني مندرجة البتة تحت القدرة الربانية، ثمّ إذا لم يكن الذكب الرباني مندرجاً في المقدور الربّاني؛ فكيف زادت القدرة الإنسانية؟. متى كانت تلك القدرة على الكذب الربّاني؟ والذي كانت عليه القدرة الإنسانية ـ أعني: الكذب الإنساني ـ تحيط به القدرة الربّانيّة البتّة، ولكنّ الله إذا سلب المرء الدين بدأ

بسلب العقل، أعمى القلب حسب أنّ الإنسان قادر على كذب نفسه، وحسب بعد ما تفوّه بنفس الكلمة في حضرة العزّة أنّه ينبغي له أيضاً أن يقدر على كذب نفسه، ولم يبصر أنّه كان المراد بكلمة «نفسه» الإنسان، والآن أريد به الرحمن، إنّما يمكن أن يكون نظيراً لهذا أن يحسب أعمى البصير مثله أنّ الإنسان يقدر أن يسبّح إبهه، فينبغي أن يكون الإله أيضاً قادراً أن يسبّح إله نفسه، وإلاّ زادت القدرة الإنسانية، فطلب للإله إله آخر، وهلمّ جرّاً إلى غير نهاية وغير قرار، ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾.

الثالث: نساءل ما هو المراد بزيادة القدرة الإنسانية؟ زيادة مقدورات الإنسان على مقدورات الرحمن في العدد، هذا لا يستلزم استحالة الكذب بداهة، لأنّ مقدوراته سبحانه وتعالى غير متناهية حتّى على تقدير عدم كون الكذب وجميع النقائص مندرجة تحت قدرة حضرة العزّة، والمرء لا تزال مقدوراته محدودة مهما قدر على النقائص، والمتناهي لا يصحّ أن تكون له نسبة إلى غير المتناهي، نعم قل هكذا محلّ أن يتأتّى شيء يكون مندرجاً تحت قدرة الرحمن. (وكذلك الأمر لا شك) وعنه عبّر بزيادة القدرة، فالآن نساءل هذا الكذب بخصوصه الذي وقع من الإنسان.. وقع عن قدرة الله؛ أم وقع على حدة من قدرة الله؟!.

على التقدير الأوّل ماذا حصل من شيء كان تحت قدرة الإنسان ولم يكن تحت قدرة الرحمن، فإنّ هذا الذي وقع عن قدرة الإنسان أنت نفسك تقرّ أنّه وقع عن قدرة الرحمة فأنّى الزيادة؟ على التقدير الثاني الرّحمن ولو قدر على ألف ألف كذبه لا تكون كذباته عين الكذب الذي وقع عن الإنسان، بل تكون مثله في كونها كذباً، والقدرة على المثل ليست بالقدرة

على عين الشيء، ذلك الكذب الإنساني بخصوصه الذي وقع بالقدرة الإنسانية تزعمه صريحاً على حدة عن قدرة الله، فلم يندفع الإشكال بأن ما كان مندرجاً تحت القدرة الإنسانية. . لم يكن مندرجاً تحت القدرة الرحمانيّة حتّى على ما تزعمون من إمكان الكذب بل وقوعه على حسب المستجدّ من إيمان الكنكوهي. إنّما كان نوع ذلك الشيء مقدوراً لله دون ذلك الفرد نفسه، فأنت زعمت الله والإنسان عاجزاً في الكذب. . سواء بسواء؛ حيث ما قدرع ليه الإنسان من فرد في نوع الكذب حيث لا يقدر عليه الله، وما قدر عليه الله من فرد لا يقدر عليه الإنسان.

يا عباد الدهلوي! على هذا تتلون ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ في هذه المسألة، وتتّهمون المسلمين الذين يستحيلون الكذب على الله باعتقاده عجزه سبحانه وتعالى، وهاأنتم أنفسكم أولاء الذين لا يزون الله قادراً على الأفراد المقدورة للعبد إذ تحاولون أن تخرقوا أمثال مقدورات العبد في نفسه الكريمة تعديلاً للوزن.

قاتلكم الله! أتذرون تقليداً لأيّ مذهب خبيث أم تنالون نصيبكم من كلّ مذهب، هذا مذهب الطائفة الجبّائية من طوائف المعتزلة أنّ الله تعالى ليس بقادر على نفس مقدورات العبد.

في «المواقف»: الجبّائي قالوا: لا يقدر على عين عل العبد اهـ.

وعندنا معشر أهل السنة أنّ الله تعالى يقدر على عين مقدورات العبد فإنّها تقع عن قدرته الكاملة، وقادر أيضاً على أمثال مقدورات العبد؛ فإنّه يقدر أن يصدر أمثال الفعل عن أمثال العبد، أمّا القدرة على الأمثال بأن يتولّى إصدار تلك الخباثات عن نفسه الكريمة. . فهو متعال ومنزّه عنها.

اعقل مثلًا لهذا: إنّ زيداً وعمراً كلّ منهما يقدر على طلاق

امرأته[١]، ولكن لا يجوز أن يطلق أحد[٢] امرأة الآخر، فكلّ واحد ليس بقادر على مقدور الآخر، بل هو قادر على نظيره ولكنّ الحقّ جلّ مجده قادر على كليهما، فمن طلّق فيها امرأته إنّما يقع ذاك الطلاق منه عن قدرة من الله ويتحقّق ويوجد، فالله سبحانه وتعالى قادر على عين الفعل لكلّ من زيد وعمرو وعلى مثله أيضاً، فإنّ فعل أحد مثل فعل الآخر ولكنّ الضلالة من إمام الوهابية لم تر ذلك مقدوراً لله، بل زعم أنّه يلزم للقدرة أن يقدر على طلاق زوجته المقدّسة كما يقدر كلّ من العبدين على طلاق زوجته، هل لهذه السفاهة حدٌّ؛ أو لهذه الضلالة أمد؟! ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم.

الرابع: كانت هذه القضيّة حقّاً بلا شكّ إنّ الله قادر على جميع ما يقدر عليه الإنسان وعلى ما سواه من أمور غير متناهية، أمّا الإنسان فهو قادر بقدرة ظاهرية عطائية، وأمّا الحقّ تعالى.. فهو قادر بالقدرة الحقيقيّة الذاتية، ولكن كيف ذهب بهذا الحقّ هذا المتديّن لغير الحقّ إلى الباطل المحض، مباشرة الإنسان لعمل يقال له كسب، والقدرة الظاهريّة للإنسان بقدر كذا ولا حظّ له في القدرة الحقيقيّة، الخلق والإيجاد هي قدرة المولى عزّ وجلّ الخاصّة، فكان الحاصل من كلمة الحقّ هذه أنّما قدر الإنسان على كسبه يقدر الله عزّ وجلّ على خلقه وإيجاده فلا يكون ذلك الكسب إلاّ

---

(١) هذا ما كتبنا ممّا يوضّح التغاير بحيث يقبله فهم إمام الوهابية، وإلاّ! فلا تمكن قدرة في المخلوق لآخر على فعل أحد بعينه، فإنّ الفعل يتعيّن بالفاعل، فما صدر عن زيد من فعل مثلاً أكل خبز، شرب ماء، قيام أو قعود وغير ذلك؛ لا يمكن أن يصدر عين ذلك الفعل عن عمرو، وإنّما يصدر نظيره عنه. (١٢ منه مدّ ظله).
يعني: طلاقاً يكون فيه أصيلاً مختاراً (١٢ منه).

(٢) بالمعنى المذكور (١٢ منه).

عن قدرة الله، أفترى أعمى القلب هذا أنّ ما قدر على كسبه الإنسان يقدر على كسبه لنفسه الرحمن، سبحان الله ربّ العرش عمّا يصفون، وما درى الأعمى أنّ كون أحد يقدر على شيء يعني صحّة الشيء منه، ولا يعني صحّة الشيء عليه، واختلق صريحاً أنّ ما يصحّ على العبد يصحّ على الله، وماذا من الضلال والشيطنة التي لا غاية لها أفضلم ن هذا!! ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

الديوبندي يزعم هذا دليلاً قاطعاً، ندلكم على فائدة عجيبة،

أقول: نعم، هذا دليل قطعي البتة ولكن على ماذا؟ إنّه دليل قاطع على الإبطال الصريح لقولٍ قولٍ، وفقرة فقرة، وحرف حرف.. للوهابية، وتقرير هذه الحجّة عامّة الظهور ولامعة النور متجلّي ومنير عن بيان مقدّمة واضحة، والمقدّمة أنّ الأمر الذي جاز على الله أن يعلمه حقّاً هو في الواقع حقّ وصواب البتة، وإلاّ لجاز على الله جهل مركّب بأن يعلم غير الحقّ حقّاً عن خطإ فهم والباطل صحيحاً، إمام الوهابيّة قال بإمكان الكذب على الله، ولكنّه كان يتأتّى إذا كان في علم الله أمرٌ حقّ ويخبر بخلافه؛ لا أن يكون نفس علمه باطلاً وخلاف الحق، ولم يصرّح إمام الوهابية بإمكان هذا!! والديوبندية وإن التزموا إمكان الجهل على الله صراحة[1]. ولكنّه كان

---

(١) لما أورد جناب المولوي غلام دستكير القصوري المرحوم مصنّف «تقديس الوكيل عن توهين الرشيد والخليل» وغيره النقض على هذا الهذيان من إمام الوهابيّة بلزوم إمكان الجهل وغيره من الشناعات، نشر المولوي محمود حسن وغيره من شيعة ديوبند بصدد بيان عقائد الكنكوهي وحمايته الجواب عن هذا في صحيفة «نظام الملك» في العدد الصادر يوم خمس وعشرين أغسطس ١٨٨٩م كما يلي: المعارضة بالسرقة وشرب الخمر والجهل والظلم يبدو أنّه قلّة فهم. لا يجب عند غلام دسكتير أن تكون القدرة الإلهية زائدة على قدرة العبد مع أنّ هذه كليّة قائلة: ما هو مقدور العبد.. فهو مقدور الله. =

جهلاً بسيطاً أن لا يكون أمراً معلوماً دون الجهل المركب؛ وهو اعتقادالباطل حقّاً والقول بإمكان هذا لم يُسمَع عن هؤلاء.

أمّا نحن أهل الإسلام فعندنا هذه المقدمة من أجلي البديهيات وأعلى ضروريات الدين، لئن كان علم الله جائز الخطإ لصارت القيامة والحشر والنشر والجنّة والنار السمعيّات جملة باطلة محضة، فإنّ العقل لا يجد إليها سبيلاً من نفسه حتّى يعتقدها عن دليل أو تعليل أو استقراء أو تمثيل، وإنّما اعتقدها بناء على الكلام الإلهي، الآن وجب نقده (أي: خبر الله) لأنّه قول لجائز الخطإ، وبماذا يتأتّى النقد بالعقل، لا يقدر العقل أ نيمضي ثمّ، فلزم أن تُعتقد كلّ السمعيّات مهملة غير ثابتة، وأن تُهمَل وتُلغى جميعها، إنّما الكذب أوقع الشبهة في القول فقط والجهل المركّب استأصلفلم يبق شيئاً، با نظراً إلى مذهب الوهابية على هذا التقدير لا تفوت الإيمانيات في المعاد، بل يفلت أصل الإيمان؛ أعني: التوحيد عن يد،

اسمع؛ الوجه ليس محالاً أن يكون لله ولد على منهج الوهابية عقلاً، إنّ إمامهم يزعم صريحاً ما يقدر عليه الإنسان يقدر على أن يفعله لنفسه الرحمن، فوجب أن يقدر إلههم المزعوم على النكاح ثمّ الجماع ثمّ إيقاع النطفة في رحم المرأة، وإلاّ! لكان نازلاً عن الإنسان في القدرة، وإذ جاز حتّى هذا. . فماذا يعوقه أن يقرّ النطفة ويصوّر الولد ويولد حتّى يعجز عن هذه الأمور هو يباشر هذه الأفعال بالأمّهات في سائر العالم، فلماذا يظلّ متعباً في أمر زوجته، قد تفوّه الإمام الأقدم للوهابيّة ابن حزم غير المقلّد،

= انظروا؛ أي إقرار صريح أنّ معبود الوهابية يسرق، يشرب الخمور، يجهل، يظلم، يجوز عليه جميع ذلك، طُبع رد هذه الخرافات الملعونة المندرجة بالعدد المذكور في آخر الكتاب المستطاب «سبحان السبّوح» فليراجع ثمّ (١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

الظاهري، المدّعي للعمل بالحديث، بملء فيه أنّه يجوز أن يتخذ الله ولداً، قال في «الملل والنحل»: إنّه تعالى قادر أن يتّخذ ولداً، إذ لو لم يقدر لكان عاجزاً.

لاحظوا الردّ عليه في «سبحان السبّوح» ص ٨٢ ـ ٨٤ ولا شكّ أنّه لو كان للإله ولداً لاستحق هو أيضاً العبيادة، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾.

فثبت أنّه يجوز عند الوهابية آلاف آلهة مستحقون للعبادة، هكذا ذهبت الاستحالة العقلية، أمّا الشرعية.. فالقول بإمكان الكذب لميكن قليلاً لتفويت الاستحالة الشرعية، إذ لا يجب بعدُ صدقُ قول الله، وإذا جُوّز الجهل المركّب، ثمّ التسجيل بأنّه يمكن أن يكون كلّ ما ارتّج به القرآن من ادّعاء التوحيد ومذمّة الشرك بناء على الجهل المركّب والخطإ في الفهم، الآن ذهبت حتّى كلمة الشهادة والعياذ بالله سبحانه وتعالى عن يد بالجملة حتّى الوهابية لا محيد لهم عن مجاراة أهل الإسلام في استحالة الجهل المركّب على الله بالذات، فهذه المقدّمة القائلة «الأمر الذي جاز على الله أن يعلمه حقّاً هو حقّ وصواب البتة» برهانيّة يقينيّة إيمانيّة ومسلّمة أيضاً للخالف إذعانيّة فسمّ ها المقدامة الإيمانيّة، الآن هب ما شئتم من أمر خلافاً للطائفة الوهابية ونحلة الوهابية، وافقنا أم جاوز عن أحكامنا.

مثلًا:

كان إسماعيل الدهلوي محض كافر.

الكنوكوهي والنانوتي والديوبندي والأنبيتهوي والتهانوي وغيرهم من الوهابية كلّهم مرتدّون صريحاً.

من قال (الكذب ممكن) ملحد.

«تقوية الإيمان»، «تنوير العينين»، «إيضاح الحقّ»، و«صراط مستقيم» مصنّفات إسماعيل الدهلوي، و«معيار الحقّ» مصنّفة نذير حسين الدهلوي، و«تحذير الناس» مصنّفة النانوتوي، و«البراهين القاطعة» مصنّفة الأنبيتهوي وغيرها من نباحات جماعة الوهابية كلّها أقوال كفريّة أنجس من البول، من لم يذعن لهذا فهو زنديق.

ومن اعتقد أحداً من هؤلاء بعد الوقوف على الأقوال عبد لإبليس جهنّمي.

أيّما رجل أعظم وأكرم هؤلاء الملاحدة من هؤلاء السفهاء ونظراءهم الذين انتقصوا ربّ العالمين وسيّد المرسلين صلّى الله تعالى عليه وسلّم وراعى هؤلاء الملحدين في مقابلة الله ورسول الله؛ وحَسّن أقوالهم أو وَجَّهها أو أوّلها.. فهو عدوّ الله جلّ جلاله، وعدوّ المصطفى صلّى الله تعالى عليه وسلّم.

غير المقلّدين جميعاًمارقبون من الدين، شياطين حقّاً، وملاعين تماماً.

هذه السبعة وأضف سبعة آلاف على ذلك، خذ ما شئت من أمر، أفلا يقدر الإنسان على أن يعتقد هذا الأمر، كلّ رجل يعلم بالبداهة أنّ الآدمي قادر البتة على أن يعتقد كلّ أمر مِم ذُكر، احفظ[1] هذه المقدّمة البديهيّة عامّة الورود القائلة بأنّ الإنسان يقدر على أن يعتقد هذا الأمر.

(١) ظاهر ما كان من خبر فإنّه يكون حقّاً أو باطلاً، وكلّ يعلم ويقول ويسلّم أنّ اعتقاد الحقّ فرض؛ أو جائز على الأقل، واعتقاد الباطل حرام وممنوع، وإنّما يفترض أو يجوز أو يحرم ما يقدر عليه الإنسان من شيء وهو ملاحظ هنا (١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

أيّها المسلمون! ولكم الخيرة أن تجعلوا ما شئتم من أمر لردّ الوهابية مشاراً إليه بهذا.

الآن خذوا هذه المقدّمة البديهية صغرى، ومقدّمة الوهابية أعني الادّعاء الذليل من الدهلوي الضلّيل بأنّ «ما يقدر عليه الإنسان يقدر على أن يفعله الرحمن»، كبرى، أنتج من الشكل الأوّل بديهي الإنتاج: أنّ الله يقدر على أن يعتقد هذا الأمر.

الآن اتّخذوا هذه النتيجة صغرى، والمقدّمة الإيمانية كبرى: أنّ كلّ أمر يقدر الله على أن يعتقده حقّ قطعاً ويقيناً. تكون النتيجة البديهيّة من الشكل الأوّل: أنّ هذا الأمر حقّ قطعاً ويقيناً! ولا مجال للوهابية ههنا في المعارضة بالقلب أن يقولوا في عقائدهم الباطلة: أنّ الإنسان يقدر على أن يعتقدها.. فالله يقدر أيضاً على اعتقادها، فهه (المعتقدات) حقّة، لأنّ مبنى الدليل مقدّمة الوهابية وهو عليهم حجّة، فإنّه إيمان لهم ولإمامهم، وعندنا هذا باطل محض، فكبرى القياس الأوّل تَرُدّ وتُبطِل النتيجة الأولى، الآن قولوا: أين المفرّ!؟ إنّما الاحتمالات ثلاثة:

الأوّل: أن تنكروا المقدّمة الإيمانية وتجوّزوا كون إلهكم أسيراص في الجهل المركّب، إذن تُقيلوا الإيمان بالقيامة والحشر والنشر والجنّة والنّار وسمعيّات جملة، وحتّى الإيمان بأصل أصول الدين كلمة الشهادة «لا إله إلا الله» وتصبحوا كافرين مبيناً.

الثاني : تقرّون أنّ المقدّمة الوهابية يعني الكلّية الشيطانية من الدليل الذليل للدهلوي الضليل كانت ملعونة ومردودة ومطرودة. هيهات أوّلاً متى تحتمله قلوبكم!!

أنّى لكم إلى الهدى تحويل قد أشرب في القلوب إسماعيل

وسوطُ الله على الرأس، لئن أتيتم على الإنكار عن طريق الاضطرار، فمتى يرضى خصمكم؟ ويقول: كان الاستدلال منّي بناء على هذه المقدّمة نفسها إلزاميّاً، وإذا أقام الخصم الدليل الإلزامي.. فلا سبيل للفريق إلى التحوّل عن المقدّمة المسلّمة له، كما صرّح به العلماء الكرام(١).

وإلاّ يصحّ أن يقوم دليل إلزامي ويظلّ طريق الفرار مفتوحاً أمام المغلوب، فينحرف عن المقدّمة المسلّمة التي بني الدليل عليها، وحتّى لو تجاوزنا عن هذا أفيُعَدّ هذا الإقرار اقتصاراً على ضلال القول فحسب؟! لا! لا، لا يكون لكم بُدّ من أن تعلنوا جهاراً أنّ إمام الوهابية إذ تفوّه بمثل هذه الشنيعة الخبيثة التي اشتملت على ألف ألف شتيمة في حضرة الباري السبّوح القدّوس عزّ وجلّ.. أصبح ضالاً مضلاً مارقاً من الدين مبيناً، وأنت وفلان وفلان سائر المعتقدين له ضُلاَّل مثله مارقون من الدين.

الثالث: إن فررتم عن هذين.. فلم يبق إلاّ هذا الثالث، فتعتقدون كلّ هذه النتائج التي تولّدت من بتي إمامكم حقّاً، وتقرّوا على الدهلوي الأوّل (إسماعيل) والدهلوي الاخر (نذير حسين)، والكنكوهي، والنانوتوي، والأنبيتهوي، والتهانوي، والديوبندي، وعلى أنفسكم وجملة الوهابية وسائر غير المقلّدين جميعاً بالكفر والردّة، وتتّخذ «تقوية الإيمان» و«البراهين القاطعة» و«تحذير الناس» و«معيار الحقّ» وغيرها من تصانيف

---

(١) في «مسلّم الثبوت» وشرحه «فواتح الرحموت» للمولى بحر العلوم: لو تمّ هذا لم يكن الدليل الجدلي مفيداً للإلزام أصلاً، إذ يمكن اعترافه بالخطإ في تسليم إحدى المسلّمات، ولم تكن القضايا المسلّمة من مقاطع البحث، والكلّ باطل.. على ما تقرّر في محلّه.
والحقّ أنّ المسلّمة كالمفروض في حكم الضروري لا يصحّ إنكاره، فإنكاره أشدّ من الإلزام. اهـ باختصار (١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

الوهابية بأسرها أقوالاً كفريّة أنجس من البول.

أرأيتم أيّما احتمال من هذه أحبّ إليكم أيّا مّا اخترتم، فأقرّوا بكفر أنفسكم وبكفر إمامكم أو بالضلالة وسوء الديانة على الأقلّ.

قولوا: أمجيبون أم تبدون سمة من ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ۝٢٥ بَلْ هُمُ ٱلْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ﴾، هل ثوب الفجار ما كانوا يأفكون؟!!

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله تعالى على سيّدنا ومولانا محمّد وآله وصحبه أجمعين، والله تعالى أعلم، وعلمه جلّ مجده أتمّ وأحكم.